

Distr.: General
5 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لما اجتمع المجتمع الدولي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي خضم التعهدات العالمية بإنهاء هذا الظلم التاريخي، أصرت مرة أخرى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمناسبة هذا اليوم، على تأكيد رفضها للسلام وهيمنتها على الشعب الفلسطيني واضطهادها له، مؤكدة بكل وقاحة نيتها الاستمرار في انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي.

وكما حذرت في رسالتي السابقة، فبينما يظل مجلس الأمن مشلولاً وتظل المساءلة أمراً بعيد المنال، فقد أزهق المزيد من أرواح الفلسطينيين ودُمّر المزيد من الأسر، مما عمّق مشاعر الحزن والأسى وزاد من حدة التوترات والغضب إلى مستويات خطيرة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بوحشية شابّين فلسطينيين، كانا شقيقين بفارق سنة واحدة فقط من عمرهما، في غارة ليلية شنتها على كفر عين، في شمال غرب رام الله. فقد أدى قتل إسرائيل لجواد ريمائي، البالغ من العمر 22 عاماً، وشقيقه ظافر ريمائي، البالغ من العمر 21 عاماً، إلى إصابة والديهما بصدمة نفسية وبالحرمان، وإلى حداد في أوساط مجتمعهما المحلي وبلدهما. فجواد كان من حديشي العهد بالتخرّج في إدارة الأعمال من جامعة بير زيت، فيما كان ظافر طالبا في مجال التكنولوجيا في سنته الرابعة، قُضي على إمكاناتهما على أيدي محتل استعماري غير قانوني عدّب وطارد الشباب الفلسطيني، جيلاً بعد جيل، في مساعيه السافرة إلى نسف مستقبل شعبنا.

وفي اليوم نفسه، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رجلاً فلسطينياً، اسمه مفيد أخليل، البالغ من العمر 44 عاماً، خلال غارة شنت قبل بزوغ الفجر على بلدة بيت أمر، شمال الخليل. وقد خلف مفيد وراءه



على قيد الحياة أطفاله الستة وزوجته، الذين تحطمت حياتهم بسبب فقدانه. وفي غارة عسكرية أخرى سُنت في ذلك اليوم على قرية المغير، في شرق رام الله، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية رائد غازي النعسان، البالغ من العمر 21 عاماً. وكان الشاب غازي قد تُوفي بعد إصابته مباشرة بعدة رصاصات في الصدر رغم محاولات إنقاذ حياته في مستشفى قريب. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على راني مأمون فايز أبو علي، البالغ من العمر 45 عاماً وأب لخمسة أطفال، فأردته قتيلاً.

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي محمد توفيق بدارنة، البالغ من العمر 26 عاماً، في بلدة يعبد، جنوب جنين، خلال غارة شنتها جنود إسرائيليون وعلماء سريون على البلدة. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، قُتل شابان فلسطينيان آخران، هما نعيم جمال الزبيدي، البالغ من العمر 27 عاماً، ومحمد أيمن السعدي، البالغ من العمر 26 عاماً، على أيدي جنود إسرائيليين أثناء اقتحامهم لمدينة جنين ومخيم اللاجئين فيها.

واليوم، قتل جندي إسرائيلي، في وضح النهار، شابا فلسطينيا آخر، هو عمار مفلح، البالغ من العمر 22 عاماً، في بلدة حوارة، بالقرب من نابلس. ثم منع الجنود إيصال المساعدات الطبية إلى عمار، وتركوه ملقى على الأرض لينزف حتى الموت.

فهذا هو الواقع اليومي في فلسطين المحتلة، حيث يعتمد جنود الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون إلى تنفيذ خطط الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي حطت من قدر الشعب الفلسطيني وجردته من إنسانيته بشكل ممنهج ورسخت في أوساط قوات الاحتلال استخفافا مطلقا بأرواح الفلسطينيين واعتقادا بأنه لن يحاسب أبداً أي إسرائيلي على قتل الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال.

إن هذا الواقع البغيض يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، على النحو الذي دعت إليه القيادة الفلسطينية مرارا وتكرارا وعدد لا يحصى من البلدان الأخرى وأصحاب الضمانات الحية في العالم قاطبة. ولذلك فإننا نكرر مناشدتنا الثابتة لمجلس الأمن إلى التحرك، في إطار واجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى قراراته بما فيها القرار 904 (1994)، من أجل ضمان الحماية للشعب الفلسطيني من هذا المحتل الغاشم الذي يثبت، كل يوم، كراهيته واستخفافه بأرواح الفلسطينيين.

واليوم، يجب أيضا أن أوجه انتباهكم إلى القرار الذي اتخذته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بترحيل صلاح الحموري، البالغ من العمر 37 عاماً، بعد إلغاء إقامته في القدس. وقد أثرتنا محنة السيد الحموري، المحامي الشهير والمدافع عن حقوق الإنسان، الذي ينصب التركيز في أعماله على تحقيق العدالة للأسرى الفلسطينيين، وذلك في رسائل سابقة عن ممارسة إسرائيل غير القانونية المتمثلة في الاحتجاز الإداري، التي سجت بموجبه آلاف الفلسطينيين على مر السنين، بمن فيهم الأطفال، واحتجزت بها السيد الحموري مرارا وتكرارا، فحرمته من حريته وحقوقه.

وقد أصبح ترحيل صلاح إلى فرنسا وشيكا الآن لأن السلطة القائمة بالاحتلال تصر على تجريده من حقه في العيش في موطن أجداده وفي مدينته القدس، وتتخذ هذا الترحيل بناءً على "أدلة سرية". ولذا، نهيب بالمجتمع الدولي أن يدين هذا القرار ويطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإلغائه واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر عمليات الترحيل هذه.

فأشكال التعبير عن الاستنكار والتدنيد بجرائم إسرائيل وإفلاتها من العقاب لا تكفي؛ فلا بد من أن يقابلها عمل حازم وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب على الدول أن تتصرف بحزم، جماعياً وفردياً، لكي تنهض بمسؤولياتها الدولية القانونية والسياسية والأخلاقية، بسبل منها اتخاذ تدابير للمساءلة، من أجل النهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحق في العودة، وتحقيق سلام عادل وأمن دائم.

وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير السياسية والقانونية المشروعة، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لإنهاء هذا الظلم التاريخي والخطير ضد الشعب الفلسطيني وضد الإنسانية جمعاء.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 770 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (A/ES-10/918-S/2022/879)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم